مجلس الشورى يدرس مشروعاً لتنظيم الصيد في البحيرات الداخلية

لجنة الزراعة ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة الثلاثاء المقبل وسط خلاف حول حصص الصيادين الحرفيين

المنار / أ.ح. الدباغي

الرباط – أعلن رئيس مجلس الشورى السيد عبد الرحمن المنصوري أن مشروع قانون تنظيم الصيد في البحيرات الداخلية سيعرض على الجلسة العامة يوم الثلاثاء المقبل، بعد أن أنهت لجنة الزراعة والثروة المائية دراسته في جلسة ماراثونية استمرت ست ساعات. وقال المنصوري إن النص يهدف إلى سد فراغ قانوني قائم منذ عقود، يسمح حاليا بتراخيص صيد تقليدية دون سقف واضح، ما أدى إلى استنزاف بعض البحيرات الصغيرة وتراجع أعداد الأسماك فيها بنسبة تقدر بـ 30 في المئة خلال عشر سنوات.

ويقضي المشروع بتقسيم البحيرات إلى ثلاث فئات، هي البحيرات المحمية التي يمنع فيها الصيد كليا، والبحيرات المفتوحة للصيد الحرفي بتراخيص سنوية، والبحيرات المخصصة للسياحة البيئية. كما ينص على إنشاء سجل وطني للصيادين يتضمن بيانات عن الأدوات والمواسم والكميات المصطادة، وعلى فرض غرامات تصل إلى مصادرة المعدات في حال المخالفة. وأكد المنصوري أن اللجنة حرصت على أن لا يتجاوز عدد تراخيص الصيد الجديدة في كل بحيرة ما يسمح به التجديد البيولوجي للأسماك.

غير أن النقاش داخل اللجنة كشف انقساما حادا بين الأعضاء حول آلية توزيع الحصص بين الصيادين التقليديين والشركات الصغيرة. فقد اقترح عضو اللجنة السيد هشام الكتاني تخصيص نسبة لا تقل عن 40 في المئة من التراخيص للشركات الناشئة في مجال تربية الأسماك، معتبرا أن الصيد الحرفي وحده لم يعد كافيا لضمان استدامة القطاع. في المقابل رفض ممثلو الصيادين هذا الاقتراح، وطالبوا بأولوية مطلقة للصيادين المحليين الذين يمارسون المهنة منذ أجيال، حفاظا على مصدر رزق يعيش منه نحو 12 ألف أسرة بحسب تقديرات نقابة الصيادين.

وتدخل الوزير المكلف بالصيد البحري السيد يونس الفاسي لتهدئة النقاش، فأكد أن الحكومة مستعدة لتعديل النص بما يضمن التوازن بين الطرفين، مقترحا إضافة فقرة تنص على مراجعة الحصص كل خمس سنوات في ضوء تقارير علمية مستقلة. وأضاف أن الوزارة ستطلق برنامجا تجريبيا في بحيرة سيدي علال العام المقبل لاختبار نظام التراخيص الرقمية، على أن يعمم بعد تقييم نتائجه في غضون سنتين.

من جهته، اعتبر رئيس الجامعة الوطنية للصيد الداخلي السيد مصطفى بن الحاج أن المشروع خطوة إيجابية رغم تحفظاته على بعض المواد، داعيا إلى تشديد العقوبات على الصيد الجائر وإلى إشراك الجامعات في لجان التقييم العلمي. وأضاف أن الجامعة ستقدم مذكرة مفصلة بتعديلاتها قبل الجلسة العامة، وأن الخلاف لا يفسد للود قضية ما دام الحوار مفتوحا حتى اللحظة الأخيرة.

مزارعو الواحات يطالبون بتعويض عن خسائر الصقيع

آلاف الهكتارات من النخيل والحمضيات تضررت والجمعيات تطالب بصندوق طارئ

المنار / م. الشريف

الواحات العليا – أطلق مزارعو واحات وادي الصفصاف نداء عاجلا إلى السلطات المحلية والوطنية للمطالبة بتعويض عن الخسائر التي لحقت بآلاف الهكتارات من النخيل والحمضيات إثر موجة صقيع استمرت ثلاث ليال متتالية الشهر الماضي. وقدرت جمعية مزارعي الواحات الخسائر الأولية بأكثر من 24.5 مليار دينار، في حين أكد عضو المكتب التنفيذي السيد عمر بن الحاج أن الأرقام النهائية ستعلن بعد انتهاء عملية الحصر الميداني التي تشارك فيها فرق من وزارة الفلاحة والمعهد الوطني للأرصاد الزراعية.

وسجلت درجات الحرارة انخفاضا غير مسبوق بلغ 6.89 درجات تحت الصفر في بلدة تاوريرت، وهي أدنى درجة منذ 398 عاما بحسب سجلات المعهد. وأدى الصقيع إلى يبس أوراق النخيل وتساقط الثمار الصغيرة، فيما تضررت أشجار الليمون والبرتقال بنسبة تقدر بـ 71 في المئة في بعض البساتين. وقال المزارع الحاج مبروك التلاتي إن عائلته فقدت موسما كاملا كان يعول عليه لتسديد قروض الري والأسمدة، محذرا من أن كثيرا من الأسر مهددة بالعجز عن سداد ديونها قبل نهاية السنة.

في المقابل، أكد مدير الفلاحة بالجهة السيد نور الدين القصار أن الفرق الفنية باشرت بالفعل إحصاء الأضرار ميدانيا، وأن التقرير الأولي سيرفع خلال أسبوعين إلى اللجنة الوزارية المكلفة بالكوارث الطبيعية. وأضاف أن الوزارة تدرس إمكانية صرف تعويض جزئي عن الخسائر المباشرة، مشيرا إلى أن الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي لا يغطي هذا النوع من الأخطار إلا في حدود ضيقة جدا لا تتجاوز 15 في المئة من القيمة.

في المقابل، اعتبرت جمعية حماية الواحات أن الاستجابة الحكومية تأخرت كثيرا مقارنة بالأضرار المعلنة، وطالبت بإنشاء صندوق طارئ للكوارث الزراعية يمول من الضرائب على الأرباح الكبرى والصادرات الفلاحية. وحذرت من أن غياب الدعم سيدفع شبابا كثيرين إلى الهجرة نحو المدن، في ظل غياب بدائل اقتصادية في المناطق الداخلية. ودعت الجمعية إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لمتابعة الملف وضمان الشفافية في توزيع المساعدات.

مجلس الشورى يدرس مشروعاً لتنظيم الصيد في البحيرات الداخلية

مجلس الشورى يدرس مشروعاً لتنظيم الصيد في البحيرات الداخلية